عمان : السبت في ١٩ ذي القعدة ١٣٥٠

مذاكرات المجلس التشريعي محضر الجلسة الـتاسمةعشرة للدورة الاعتيادية الاولىالمجاس التشريعي الاردني الثاني. المنعقدة بتاريخ ٣-٣-١٩٣٢

414-141

قانون الميزانية لسنة ٩٣٠–٩٣١ المالية وتصديقه X1.--11X

سو¹ آل العضو سعيدبك المفتى بشأن نوز يع غراس الاشجاروالجواب عليه اللائحة القانونية الموضوعة من قبل العضو ناجي باشا حول اقتراحه 117-117

المتعلق بالشئون الزوجية والخطف

مواضيع الجلسة القادمة

ساريا على الارقام التي لم يتناولها التعديل ، واعنى بهذه الارة!م تلك المخصصات التي بقيت على حالها حينما جرى تصديق الميزانية

اما التعديلات فاني موردها عليكم للاطلاع على مفرداتها :

بيان الفروق الموجودة بين لائحة ميزانية الدخل والخرج الموافق عليها من قبل حكومة جلالته البريطانية واللائحة المصدق عليها من قبل المجلس التشريعي

الفصل ١ - المقر العالي:

لم يوافق على مبلغ ال ١٠٠٠ ل ف المخصص من قبل المجلس التشريعي لسمو الامير طلال ٠ الفصل ٤ – التقاعد والتمويضات:

خفضت المخصصات الموضوعة في هذا الفصل ١٠٠ جنيه٠

الفصل ٥- رئاسةالوزرا والداخلية:

انقص المبلغ الموضوع لحساب المادة ١٣٪ نقلياتوسفريات» (٨٠)لف علاوة على ١٣٠ ال ف التي انقصها المجلسالتشريعيفاصبحالمبلغ الموافق عليه ٧٠٠ ل.

الفصل : - ادارة المقاطعات:

لم يوافق على المبلغ المخصص من قبل المجلس التشريعي من اجل رانب مدير ناحية اضافي · الفصل ٧ - وزارة العدلية:

(١) لم يوافق على مبلغ ال ٢٠٥ ل ف الموضوع من قبل المجلس لقاء الرانب السنوي لرئبس محكمة الاستثناف، وفي مقدابل ذلك بلغ عدد اعضاء هذه المحكمة الى ثلاثة بدلا من عضوبن كما

(۲) لم يوافق على التخصيص الموضوع من قبل المجلس التشريعي من اجلحاكم صلح اضافي من درجة ۲۰ - ۲۰ لف و كاتب من درجة ۲-۸ لف ومباشر برائب ٤ لف ،

الجلسة التاسعة عشرة

افتنحت الجلسة التاسعة عشرة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردبي الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخميس المصادف ٢٥ شوال سنة ١٣٥٠ وفي ٣ اذار سنة ١٩٢٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثربة قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى هاشم بك خير وماجدباشا العدوان وحديثه باشا الخريشه

الرئيس - أكنمل النصاب الفانوني ، فليقرأ الضبط .

شكري بك – عندنا ميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ اذا امرتم، فلنقرو هما٠ هذا قرار اللجنةالمالية :

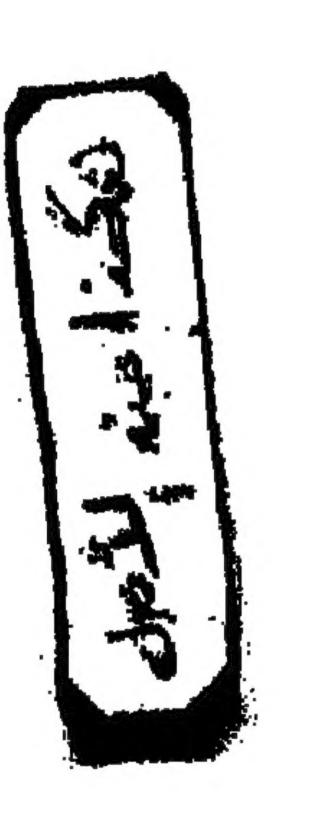
«بعد ان اطلعت اللجنة المالية على مواد قانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣٠ –١٩٣١ الماليةوعلي التفاصيل والبيانات الواردة في الاسباب الموجبة لاصداره ظهر لها ان المجلس التشريعي السابق كان قد قبل قانون الميزانية للسنة المذكورة مدخلا على جداوله بعض التعديلات غير ان قسما من هذه التعديلات لم يقبل بالنظر الاعتبارات والبواعث التي اشتمات عليها لائحةالاسباب الموجبة للقانون الموقت المذكور آنفا ولدى المداولة وجدت تلك الاعتبارات حرية بالقبول لذلك قررت اللجنة المسالية قبول القانون بصيغته الحاضرة بعد حذف كلة (الموقت)لعدم الحاجة اليها» ·

« فتليت كما هي منشورة في الصحيفة ٨٨ — ٩٠ من العدد ٢٩٦ من الجريدة الرسمية» ·

لقد انتهت الاسباب الموجبة ، ولا بد انه ظهر لكم من هـــذه الاسباب ان ميزانية سنة ١٩٣٠–١٩٣٠ كانت قد اقترنت بتصديق المجلس التشريعي السابق ، وان الاختلاف فيما بعد انما وقع على بعض تعديلات اجراها المجلس المشار اليه عولم تقبل للاسباب التي اطلعتم عليها ·

ان الحكومة قد ايدت المحلس من ناحية عدم الموافقة على احداث وظيفة جديدة في دائرة الخارك واخرى في دائرة البرق والبريد ، وايدته ايضاً في عدم الموافقة على ترفيع درجة كاتب في

اما التعديلات فلم يكن من المستطاع اقرارها للاسباب والاعتبارات التي اشتملت عليهما



الفصل ١٢ – المعارف

- (١) لم يوافق على اقتراح ترفيع مدير مدرسة من درجة ٢١ ٢٥ ل ف الى درجة ٢٦ ٢١ ل ف ٠
- (٢) ووافق على زيادة المخصصات الموضوعة من اجل «كتب ولوازم مدرسية» ١٤٠ لف في مقابل (اي بدلا من) ٢٢٠لف التي اقترح زيادتها المجلس·
 - (٣) لم يوافق على زيادة ١٣٠ ل ف في مادة نفقات البعثات العلمية ·
- (٤) اقترح المجلس بشأن مدرسة داخلية في الصلت وما يترتب عليه من تخصيص مبلغ ٣٢٦٦ ل ف لم يوافق عليه للسنة الحاضرة على ان لا يحول ذلك دون اعادة النظر في هــــذا الامر في المستقبل ·

الفصل ١٣ – دائرة الزراعة والحراج والمعادن:

- (١) لم يوافق على تخصيص مبلغ ٢٧٦٦لف في السنة الحاضرة لتأسيس مدرّسة زراءية على ان. لا يحول ذلك دون اعادة النظر في الامر في المستقبل
 - (٢) الغي تخصيص المبلغ الموضوع لاجل «طواف احراج» اضافي.
 - (٣) تقرر تنزيل المبالغ المدرجة تالياً من المخصصات الموضوعة للنفةات الاخرى:
 - ه لف انارة وتدفئة
 - ١٦ « صيانة المستنبتات
 - ٢٠ « عمال المستنبتات
 - ه ۱۱ کتب ومطبوعات

القصل ١٤ - دائرة الاثار:

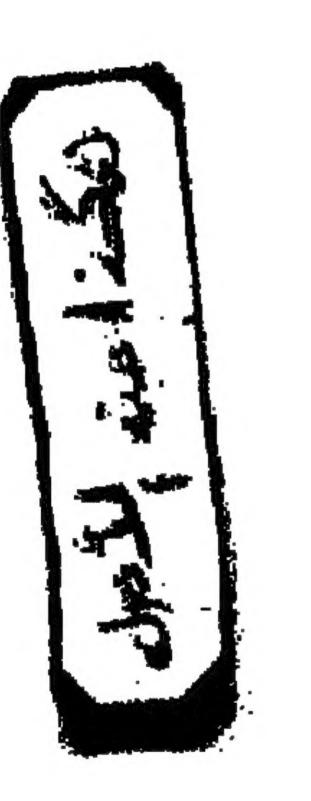
- (١) لم بوافق على الغاء وظيفة معاون مفتش من درجة ٩- ١٢ ل ف
- (٢) انقص ٤٠ ل ف من المخصصات الموضوعة لمادة «نقايات وسفريات »بدلا من المبلع القارح. تنزيله من قبل المجلس وقدره ٢٨٠لف.
 - (٣) تقرر ايضاً تنزيل المبلغين المدرجين تالياً:

٣٠ لف من المخصصات الموضوعة لراتب حارس حديد لاعتبار تعيينه

- (١) لم يوافق على التخصيص الموضوع من قبل المجلس التشريعي من اجل أمنصب وزيرالمالية ·
 - (٢) لم يوافق على اقتراج المجلس بالغاء وظيفة مدير المحاسبة .
- (٣) ان التخصيصات الموضوعة من اجل نفقات سجل الاراضي والمسقفات التي خفضها المجلس التشريعي الى (٤٠)لفاسقطت برمتها فكانمنذلائزيادة وفر قدره ٤٠لف. الفصل ١٠ – الجمارك والمكوس:
 - العاشرة وظیفة کانب من الغاء وظیفة کانب من الدرجة العاشرة و العاشرة
 - كذلك لم يوافق على انقاص المبلغ الموضوع للنفقات المتفرقة من ١٧٦لف لى ٠٠ ل ف.
- (٣) نقرر تزبيد التخصيصات المــوضوعة لمـــادة «النقليات والسفريات » من ٧٥٠لف
 - (٤) وتقرر كذلك زيادة مادة « المكافآت والاكراميات» من ٣٠٠لف.الى ٥٠٠ ل.
- (٥) ولملافاة الزيادتين الواقعتين بموجب المادتين ٣و٤ اعلاه تقرر تنزيل المبلخ الموضوع لمادة «البندرول» من ۳۰۰ لفالی ۲۰۰ لف.

الفصل ١١ – الصعة العامة:

- (۱) تقرر تنزيل ۱۰۰ لف فقط من مخصصات «النقل والسفر» وليس ۱٤٠ لف كما اقترح
- (٢) لم يوافق على افتراح انقاص المبلغ الموضوع من اجل معالجة مرضى الحكومة في المستشفيات
 - (٣) كذلك لم يوافق على اقتراح تنزيل المبلغ الموضوع لمادة «لوازم وتجهيزات»
 - (٤) انقص ١٠ ل ف من المبلغ الموضوع لادة «البسة».
- القص من المخصصات الموضوعة لشراء «مصل ولقاح الخ» ١٠ لف فقط وليس ٣٠ لف
- (٢) انقص من المخصصات الموضوعة « اعاشة الموظفين والمرضى » ، ول ف فقط وليس ١٨ل ف
 - (٧) لم يوافق على اقتراج الغاء اعالة مستشفى الصلت.



ه ل ف من المخصصات الموضوعة لمادة احذية للعمال»

- (۲) انقص ۱۰۰ لف من مخصصات مسادة «نقلبات وسفريات» بدلا من ۲۰۰ لف قرر المحلس تنزيلها
- (۴) زید المبلغ المخصص لرواتب ثلاثـة مساحین (المادة ۱۱) من درجـة ۱۳–۱۳ لف «۴۰» (۴) نید المبلغ المخصص لرواتب ثلاثـة مساحین (المادة ۱۱) من درجـة ۱۳–۱۳ لف مساحین من درجـة ۱۷–۱۷ ف مساحین من درجـة ۱۳–۱۷ ف مساحین من درجـة ۱۷–۱۷ ف م
- (٤) لملافا ةالزيادة الناجمة عن التغييرات المشار اليها في الفقرة السابقة عدلت درجة مأمور تحديد من ٢٦–٣٠ لف فكان من ذلك وفر قدره ٢٠ لف في السنة ٠ الفصل ٢٠ الشرطة والسحون :

آ - الشرطة

- (۲) عدلت درجة امين المستودع (المادة ۲۶) من ۲۲-۳۱ ل ف الى ۲۰-۲۰ ل ف كان
 من ذلك وفر قدره ۱۲ ل ف في السنة
 - ٣) المادة ١٩ الفيت وظيفة كانب من درجة ١٣ ١٦ ل ف لبعض السنة ٠
 - ه -- دورية الصحراء:
- (۱) ووفق على تخصيص مبلغ ٤٧٠٠ لف لتشكيل قوة جديدة للهيمنة على الصحراء .
 ان تشكيلات هـذه القوة لاتزال تحت البحث مع حكومة جلالته وستعرض التفاصيل التامة عنها عند ورود الموافقة النهائية وفي الوقت ذائه فأن المبلغ المذكور هو المرخص بصرفه كمصروفات متكررة الوقوع .

الفصل ٢١ - النفقات العامة:

(١) لم يوافق على اقتراح المحلس التشريعي بالغام المخصصات الموضوعة لمادة «تقاعدية لحكومة فلسطين عن الموظفين المعارين» وتنزيل ٤٠٠ لف من مادة « المتنوعة »

لفصل ١٦ – دائرة النافعة:

- (۱) لم يوافق على تنزيل ١٠٠ ل ف من المبلغ الموضوع من اجل مادة « نقليات وسفريات». الفصل ١٦ — دائرة النافعة ، المصروفات المتكررة الوقوع:
- (۱) انقص ۲۰۰ لفمن التخصيصات الموضوعة اادة «صيابةوترميم ابنية الحكومة » بدلامن. ۲۰۰ لفقرر تنزيلها المجلسالتشريعي ·
- (۲) انقص ۱۰۰ لف من المبلغ الموضوع من اجل «اشغال طفیفة جدیدة » بدلا من ۲۰۰ ل.
 قرر تنزیلها المجلس التشریعی .
- (٢) لم يوافق على تنز بل مبلغ ٥٠ ل ف من التخصيصات الموضوعة لأجل «صيانة المقر العالي» ٠
- (٤) انقص المبلغ الموضوع لمادة «شحن اللوازم غير المخصصة » ٥٠ لف بدلا من ٣٠ ل. ق. قرر تنزيلها المجلس التشريعي .

الفصل ١٧ — دائرة البرق والبريد والهاتف:

- (۱) لم يوافق على اقتراح الأمساك عن ترفيع محاسب (انظر المادتين ۸ و ۹).
- (۲) لم يوافق على اقتراح الغاء وظيفتين من درجة ٦-٨ ل ف واكتفي بالغاء وظيفة واحدة عضصاتها ٧٢ ل ف وهي من الدرجة المذكورة ذاتها .
- ۳) انقصت المخصصات الموضوعة لمادة « نقلیات وسفریات » ۲۰ لفبدلامن ۰۰ لف
 افترح المجلس تنزیلها ۰
 - (٤) انقصت المخصصات الموضوعة لمادة « المتفرقة » ١٠ ل.
- (٥) زيدت المخصصات الموضوعة للمادة «٥» (كاتب من درجة ٦- ٨لف) من ٢٧لف الى ١٩٠٠ و ١٤٠ من ٢٧لف الى ١٩٠٠ المخدر هو ما يستحقه صاحب ثلث الوظيفة و ١٩٠٠ دائرة الاراضي:
 - (١) لم بوافق على التازيلات الآنية التي عملها المحلس التشريعي
 - ٠٠٠ لف الغاءعلاوة الميدان.
 - ٣١٠ « وظيفة مراقب الملاك الدولة .
 - « من المخصصات الموضوعة لمادة « ادوات فنية » .



صرفه وستعرض كافة تفاصيل هذه النفقات لدى ورود الموافقه النهائية · النفقال الله الله النهائية · النفقال الله الله النبية · النفقال الله النبية النبية

لم بوافق على انقاص المجلس التشريعي ١٠٠٠ لف من النفقات المقدرة لهذه اللجنة الـواردات

(١) زيد مبلغ الاعانة المالية من حكومة جلالته البريطانية الى ١٨٤٠٠٠ف

اهتقد انكم لاحظتم من هذه البيانات ان التعديلات البحوث عنها معظمها تتعلق بالنفقات وهذه قد فات زمانها بانتها عسنتها ٤ اما القسم الآخر فقد ثحقق الشي الاكثر منه في ميزانية السنة الثانية ٤ لذلك لم يعد هنالك من سبب بدءو للتمسك بها ٤ وعلى الاخص بعد ما علمت الاسباب الجوهرية التي دعت لعدم الموافقة عليها ٤ وملاحظة ان المجلس التشريعي السابق قد تصدّى الى احداث وظائف جديدة كان خلافًا للقاعدة المالية العامة المبينة على اللحكومة تطلب والمجلس يعطى٤ والآن ارجو ان تسمحوالي بقرائة مواد القانون المعروض عليكم :

(قانون الميزانية لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١)

« المادة الاولى : — «يسمى هذا القانون قانون الميزانية لسنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ » ·

عادل بك — ان امر هذه الميزانية قد اصبح معلوماً لدى كافة الاعضا ، ولاار يدالبحث مطولاً فيها يتعلق بالمباحثات التي جرت في المجلس السابق ، ولا (بالمناورات) التي جرت وقت مُذَّ تحتستار هذه الميزانية ، ولكني لاحظت من كافة التفصيلات التي ادلى بها حضرة مدير الحزينة ، ان هنالك قد خلا عير مشروع في امر الميزانية قد حدث سابقاً ، وهو في اعتقادي لا يستند على امر قانوني ، وهذه المداخلة ، اعنى بها مداخلة الحكومة البريطانية في امر الميزانية و تفرعاتها ،

ان الاتفاقية المهقودة بين هذه الحكومة والحكومةالبر يطانية قد حوت على جملة تعهدات لصاحب. السمو الملكي تجاه تلك الحكومة ، وكل من هذه التعهدات وضعت بصيغة خاصة تختلف كل منها عن الصيغة التي وردت في مادة اخرى .

فاذا رجعنا الى نصالمادة (السادسة) من الانفاقية ، نجـد انها عبارة «عن موافقـة صاحب. المسمو الملكي على الرجوع الى مشورة صاحب الجلالة البر بطانية في قانون الميزانية السنوي » .

اعتقد أنه مامن احد يمكنه أن يفسر هذه المادة بمعنى المداخلة في كافة تفرعات الميزانية والتنقيص. والتزييد فيها ، والتدخل فى اتفه الامور العامة ، لان الرجوع الى مشورة شخص لايعني أن ذلك الشخص المستشير وضع نفسه تحت سيطرة المستشار ، وجل ماهنالك أن هذه المادة تعني بأن يوافق

الفصل ٢٤ – لجنة الاشراف على البدو:

- (۲) وضع تخصیص فی هذا الفصل مناجل رانب کانب من درجـــة ۱۷--۲۰لف. یقابل
 هذه الزیادة الغام وظیفة کاتب من درجة ۱۳-۱۱لف من الفصل ۲۰۰.

الفصل ٢٦ – دائرة النافعه (فوق العادة):

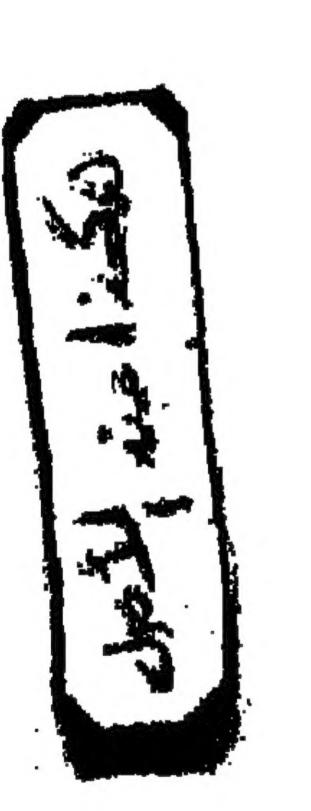
- (۱) لم يوافق على اقتراح المجلس التشريعي الغاء مبلغ ١٢٢١ ل ف المخصص لمادة «امبطبلات الشرطة – عمان (المادة ه) »
- (۲) تنزيل مبلغ ٠٥ لف من مخصصات المادة ٦ « وضع ادوات صحية في القصر الاميري » بدلا من الـ١٠٠ لف التي قرر المجاس التشريعي تنزيلها ٠
- (٢) الغيت كامل المخصصات الموضوعة لأنشاء محفر لاشرطة في القصر تلك المخصصات الـتي.
 كان المجلس التشريعي خفضها من ٥٠٠ ل في ٢٠٠ ل في .
 - لا يوافق على تخصيص المعجاس ٤٠٠ لف لترميم مدرسة الكرك في هذه السنة .
 الفصل ٣٠ دائرة البرق وانبريد والهانف (فوق الهادة) :
- (۱) ابقى مبلغ ۱۰۰۰لف من ال ۳۰۰۰لف المخصصة لهذا الفصلوالتي كان المجلس التشريعي. الغاهـــان

الفصل ٢٢ - مكافحة الجراد:

(۱) كان المحلس التشريعي قد وافق بملي صرف ۱۲۰۰ ل ف في سبيل مكافحة الجراد و لما ان وجد هذ المبلغ غير كاف زيد الى ۲۲۹۲ ل ف ووافقت حكومة جلالته البريطانية على ذلك الفضل ۳۳ – الشرطة والسجون (فوق العادة):

لقد وجد من الضروري تخصيص مبلغ علاوة على اله ٥٥٠ لف المخصصة لشراء اسلحة للجيش العربي وذلك من نفقات رئيسية لشراء سيارات واسلحة وتجهيزات وانشاء محافر لقوق الصحراء المشار اليها آنفا في هذه المذكرة ان الاقتراحات حسول هذه النفقات لم يوافق عليها نهائك بعد ولكن حكومة جلالته البريطانية قدر خصت بصرف مبلغ عليها لا يتجاوز عليها نهائي مد وضعت في الميزانية

طلب أيضًا عدا عن هذا السلع الآخير مبلغ ٥٨٤ لف ولم يرخص به إلى الات



سمو الامير على ان يأخذ رأي الحكومة البريطانية في موضوع الميزانية غير مقيـــد بالانقياد على ذلك حتماً .

ان العبارة بحد ذاتها تدل على ذلك عومع هذا الفت الانظار الى مواد اخرى وردت في الاتفاقية وكان يقصد منها ان نتبع الحكومة في شرق الاردن حتماً رأى الحكومة البريطانية ، فوردت في تلك المواد عبارات تختلف عن هذه ، واضرب مثلاً على ذلك بما في نص المادة (التاسعة) حيث جاء فيها انه « يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ مايكن ان يعده صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصبانة مصالح الاجانب ١٠٠٠ الح » فلو كان القصد من تلك المادة ان بكون صاحب السمو مضطراً لتنفيذ المشورة التي تبدى له من قبل الحكومة البريطانية الكانة لكانت وضعت فيها هذه المادة ، فأكتفي هنا من الفات البريطانية الكنات وضعت فيها هذه المادة ، فأكتفي هنا من الفات الانظار الى ماذكرت ، ثم ارجع لاساس الفضية من الوجهة العملية : فاذا كان المقصود من هذه المادة هو الرجوع لمشورة جلالته البريطانية وتنفيذها بحذافيرها الاصبحت الصلاحية المعطس التشر بي بموجب المادة (٢٣) من القانون الاساسي كانها لم تكن عولا يوجد لما محلاً التطبيق ، وليس من المعقول ابضاً ان نشدخل الحكومة البريطانية في امر تخفيض او تزييد راتب موظف ، وليس من المعقول ابضاً ان نشدخل الحكومة البريطانية في امر تخفيض او تزييد راتب موظف ، وفي امر نفقات احدى الدوائر ، لان في مثل هذه الامور لا يمكن للحكومة البريطانية ان تبدي قبط .

اني بهذه المناسبة اريد ان اوجه الانظار الى انه اذا كان هنالك اختلافاً حول نفسير هذه المادة. فيمكن للحكومة — نظراً لما ينتجه هذا الامر الخطير من الاضرار في مصالح البلاد — ان تتوسل باسرع مايكن لنفسير هذه المادة بالطرق السياسية المتبعة ، واذا كانت هذه المادة على الرغم بما بيئته انفاً، من انه لا يقصد منها قط الرجوع الى تلك المشورة ، تفيد معنى الرجوع ، فعندي انه محافظة على مصالح البلاد وضناً بكرامة المحاشر النشريعي والحكومة المحاية ان تتوسل الحكومة بأسرع مايكن، ودون الانتظار للبت في بقية مواد المعاهدة المراد تعديلها، فتطلب بالحاج تعديل هذه المادة المصورة بتنفق مع المصلحة و كرامة الملاد .

قاسم بك الهنداوي – اذا كان طلب الاستاذ عادل بك تعديل المادة التي بحث عنها فكانا متفقون على هذا الرأي وامااذاكان مراده التفسير : عفالمادة (٢١) من الاتفاقية الاردنية – البريطانية تحد نصت على انه «عند الاختلاف بين نصوص مواد النسختين العربية والانكليزية فيرجع في التفسير الى الصيغة الانكليزية ».

عوده بك - موضوعنا في هذه الجلسة هو البحث في ميزانية صدق القسم الاعظم منها ، وتعدل قسم ضئيل آخر ، وصرفت ، وانقضى زمنها ، ولا فائدة الآن من التعديل والتبديل في احكامها ، ولمجلسكم الموقر ان يحفظ ما له من حقوق ،عند ورود الميزانية العامة لهذه السنة، و بنظر في تعديل ما يراه نافعاً للبلاد .

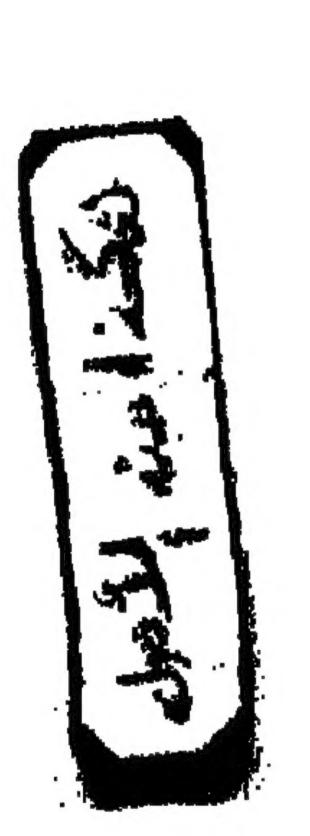
واما مااتى به الاستاذ عادل بك من البيان عن اجحاف في المادة السادسة من الانفاقية الاردنية – البر بطانية اعتقدان هـذه المادة هي من جملة الموادالتي طابت الحكومة تعدياها عولكيلا لانضيع الوقت في البحث عفاذ كر لمحلسكم ان الحكومة صارفة كل قواها للحصول على نتيجة مفيدة وبحثنا الآن ارجو ان يكون محصوراً في المذاكرة في تصديق ميزانية انقضي امرها عولا فائدة من التحدث بها اكثر مما ذكره عطوفة مدير الحزينة بحقها ارجو التصديق عليها لنتفرع للذاكرة في غيرها .

عادل بك - فهمت من كلام الاستاذ عوده بك ان الحكومة طلبت تعديل هذه المادة لا فيها من اجحاف في حقوق البلاد فاذا كان ذلك حقيقياً اعتقد ان الحكومة اخطئت في طلب التعديل قبل ان ترجع الى حل الحلاف في موضوع تفسير هذه المادة ، لا نني اعتقد انه ما من احد يمكنه ان يفسر المادة (السادسة) بغير الشكل الذي نوهت عنه ، وعلى هذا فيجب ان تتوسل الحكومة في بادئ الامر للاطلاع على النسخة الانكايزية ، فاذا وجدت ان هذا المعنى المكتوب بالعربية ينطبق على ماجا في اللغة الانكايزية ، فهنالك يجب عليها ان تطالب بحقوق البلاد ، وبعدم تجاوز الحدود الموضوعة في المعاهدة .

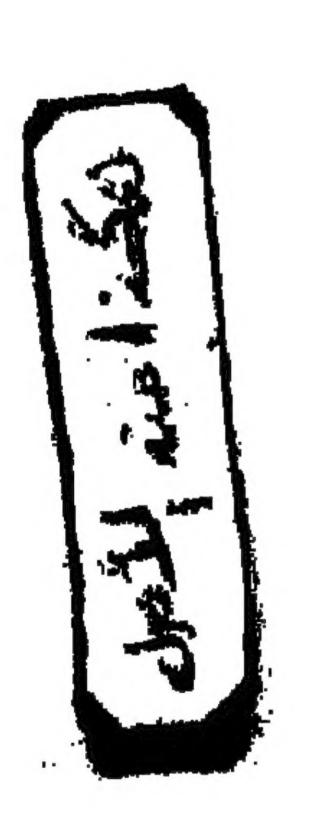
توفيق بك -ان حضرة الزميل عوده بك لم يجزم تماماً بما ورد فيالمذ كرة الضافية التي قدمت حول تعديل الانفاقية الاردنية - البريظانية ، ولكنه استند الى مابقي في ذاكرته مااحتوته تلك المذكرة ، ولهذا فان البحث في الموضوع قبل الرجوع الى الوثيقة التحريرية الذي بحث عنها ، المسابق لأوانه ،

الرئيس – اضم المادة الاولى على الرأي ·

المادة الثانية : - « يخصص لنفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهراًالتي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣١ . اي مبلغ لا يزيد على (٣٧١٥١٠) جنيهاً فلسطينياً »



لدوائر والخدمات المبالغ المخصصة	الفصل			Υ·٨
ة الإشراف على البدو	_		الاول	الجدول
س نفقات قوة الحدود	۵۷ سد		المالغ المخصصة	الفصل الدوائر والخدمات
مجموع الصرفيات الاعتبادية ٢٢٠٧٨٥		•	١٣٥٧٢	١ المقر العـــالي
رة الآثار (فوق العادة)			. 09.	٢ الديون العمومية
حدود شرق الاردن (فوق العادة)			. £ · Y ٦	٣ المجلس التشريعي
ية المعتمد البريطاني (فوق العادة)		•	21	ع التقاعد والتعويضات
ة النافعة (فوق العادة)		1	4944	٥ رآسة الوزراء والداخلية
ة البرق والبريد والهانف (فوق العادة)	•	•	Y 190	٦ ادارة المقاطمات
الحقة الجراد ٢٢٩٢٥	~ *Y	•	1029.	٧ وزارة العدلية
ش العربي (فوق العادة) ١٧٦٧٥	ينا ۲۳		የ እ • 1	٨ المحاكم الشرعية
ت لجنة التحكيم النجدية		•	1ολγο	٩ وزارة المالية
		•	YYON	١٠ دائرة الجمارك والمكوس
مجموع الصرفيات فوق العادة معموع الصرفيات فوق العادة معموع الصرفيات فوق العادة معموع العادة معموع الصرفيات فوق العادة معموع الصرفيات العادة العاد		• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	1172-	١١ دائرة الصعمة العامة
مجموع الصرفيات العمومي		i	\\ \	۱۲ (آ) محمجر صعي معان
- هذه هي مفردات المبلغ الوارد في المادة الثانية ·	شكري بك -	;	***£*	۱۲ . دائرة الممارف
لبيانات التي ذكرتها وادلى بها حضرات الزملاء الكرامان البحث ناضيج بحدذاته	اني اعتقد بعد ا		77	١٣ دائرة الزراعة والحراج والمعادن
كم جميعاًتقدرون الظروف حق قدرها ، وتعلمون ان التعديلات التي كانت	تهذا الموضوع ، وان	į.	/ A 0 7	١٤ دائرة الآثار
بنفقات فات زمنها، وانه ليس هنالك منسبب يدءوللتردد .	ميعث الخلاف تتملق		4 4 4 4 1	١٦ دائرة النافعة
الرئيس ان يضع هــذه المادةوجدولها على الرأي ·	ارجو من فخامة	: :		١٦ (١) دائرة النافعة - الاشغال المتكررة
ول الأول ».	«قبلت مع الجد		14404	۱۷ . دائرة البرق والبريد والهانف
وز تخصيص اي مباخ لايزيد على المقدار المبين بجانب كل فصل من نصول	المادة الثالثة: « يج	!	14575	١٩ دائرة الاراضي
ول الاول الملحق بهذا القانون وصرفه للخدم والدوائرالممينة في ذلك الجدول			1.7792	الجيش العربي
يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون ».	ولا	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	\	۲۱ النفقات المامة
	«قبلت»		-190	دائرة المعتمد البريطاني
رت الواردات للاثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	قلادة الرابعة: - قد		wv.	دائرة تدقيق وتمقيق المسابات
٣٦٩٣٤) جنيها فلسطينيا كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون».				



فخامة رئيس المحلس التشريعي الافخم

ان الامطار (والحمد لله) في هذه السنة كانت غزيرة ولذا لقد تهافتالناس بكلشوقورغبة على ادارة الزراعة للحصول على كمية من الاشجار لاجل غرسها لاعتقاد الجميع ان لدىادارة الزراعة مستنبة ات عديدة لتهيئة الغرسات المطلوبة سنوياً ومع الاسف لقـــد عمت الشكايات بين الاهلين لخيبة املهم من هذه الجهة مع ان ادارة الزراعة نعلن في بياناتها ونشراتها عن وجود كميات كبيرة جداً وعنــد المراجعة اليها لايسع الانسان الا ان يعود بخفي حنين ولذا ارجو من فخامـــة رئيس المجلس التشريعي السوءاً ل من مديرية الزراعة عن المانع الواقع في هذه السنة لعدم توزيع الغرسات بصورة كافية مع العلم ان البلاد زراعية ويهمها امر الزراعة قبل كل شي أخر .

وأقبلوا فائق احتراماتي سيدي

عضو المجلس التشريعي 1944-4-44 (سعيد المفتى)

مدير الزراعة

علي بك – الجواب :

اشكر حضرة العضو المحترم شكراً جزيلاً لما سجله في سواً له من القول حول نهافت الناس بكل شوق ورغبة على ادارة الزراعة للحصول على كمية من الاشجار لاجل غ_{ماسه}ا ··

ان هذا النهافت والاقبال على طلب الغراس لم بكن الا نتيجة طبيعية المدعاية الواسعة التي قامت وتقوم بها دائرةالزراعة بين الاهلين والمزارعين للاكثارمن غرسالاشجار سواء اكانت مممرة اوغير مثمرة تحسينًا لحالتهم الاقتصادية الـتي ساءت من جراءالاقتصار على زراعة القمح والشعير - . ولا اوافق حضرة العضو المحترم على القول ان التهافت كان من نتيجة غزارة الامطار، وسأبين لحضرات كم مجموع ماهطل من المطر من سنة «٩٢٢-٩٢٤ لغاية ١٩٢١-٩٣٠ »

ماهطلمن المطر بالمايمتر	سئية	سنية
۹ و ۲۱۲.مم.	945	944
٠ و ١٣٥ مم	940	. 942
ه و ۹۶ مم	177	. 940
۲ و ۲۳ مم	144	177

«قبلت» المادة الحامسة : — « يلغى قانون الميزانية الحاص الموقت الذي نشر في العدد (٢٨٠)واعلن تصديقه في المدد (٢٨٧) من الجريدة الرسمية »

«قبلت»

(الجدول الثاني)

١ — الجمارك والمكوس ٢ - الرخص والضرائب 140.5.

٣ – رسوم المحاكم وايرادات عن الحدمات الاخرى ٢٧٣٧٠

٤ — البرق والبريد والمانف 1041.

٥ – ايرادات املاك الدولة

٣ — الفوائد 94.

٧ -- واردات متفرقة 4.. ٨ - بن الاراضي المباعة

٩ — استرداد سدس نفقات قوة الحدود 45790

١٠ - هبة من الحزينة البريطانية **人**፟ኒ · · ·

مجموع الواردات 479450

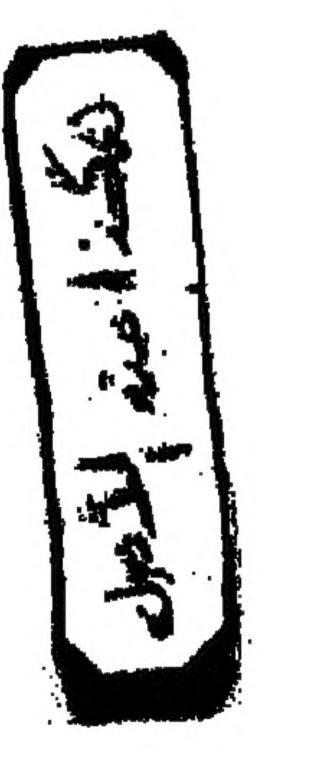
«قبل»

الرئيس - مجموع القانون ?

حسين باشا الطراونه - أوافق على المبالغ الـتي جرى تصديقها من المخلس التشريعي السابق ، واخالف على كل مبلغ لم يصادق عليه .

« فوافق المحلس بأكثرية الآراء على قبول معموع القانون» .

الرئيس - حضر مدير الزراعة على بك للاجابة على سواً ل كان وجهه العضو سعيدبك المفتي بشأن توزيع الفراس ، فليقرأ السواكل اولاً.



	ماهطل من المطربالليمتر	سنـة	سنة	•
	۹ و ۲۰۹ م	447	944	
:	. ۳ و ۲۸۶ مم	441	444	
	ع و ۲۵۷ مم	94.	141	• •
	٨ و ٢٤٩ مم	141	94.	•
	٢ و ٢١١ مم لغاية آخر شباط	944	141	
				•

فيتضح من هذا ان السنين السابقة كانت امطارهاأغررمنهذا العام ولم تكن لغزارة الامطار اقل تأثير على الاهلين ليتهافتوا على طلبات الغراس شأنهم اليوم بل كان ذلك نتيجة جهود الدائرة كما اسلفت

الحمد دأبت دائرة الزراعة على تحسين مالديهـا من •ستنبتات وزيادة غراسها واستيراد ماكان ينقص هذه البلاد من غراس مثمرة مطعمة على انواع ممتازة رغم قلة مالديها من مخصصات ·

ان في حيازة دائرة الزراعة اربعة مستنبتات الاول في عمان والثاني في الحمر والثالث في جوش والرابع في كفر سوم من اعمال اربد والاخريرانشي في سنة ١٩٣١ فاذا نظرنا الى المبلغ المخصص لحذه المستنبتات من ايجار وبذور وشتول واجور للعمال والى حقول لتجارب الحبوب والاسمدة وما اليها نجده لابتجاوز (٧٧٠ لف) فاذا طرحنا منه (٧٤٠) جنيها وهو ماخص حقول التجارب الذي لاشأن لأعمال المستنبتات بهو (٢٦) جنيها الجار المستنبتات فلا يبقى لدينا الا (٤٥٤) جنيها وهو للايكفي الصرف على مستنبت واحد فكيف بنا ولدى الدائرة اربعة منها ومع ذلك فقد تمكنت من ان نخفع من كل مل من هذه المخصصات وتذبح اكبر قسط من الاشجار والشجيرات والانجم حيث كان لديها في مستهل عام ١٩٢٢ الغراس الآقية :

غراس مثمرة غراس مثمرة لا غراس مثمرة غراس حرجية

مطعمة تحتاج للنطعيم غير مطعمة وتزيينيه المحموع

في مستنب جرش ٢٠١٢٥ ١٢٧١ . ١٢٧٠ في مستنب عرش

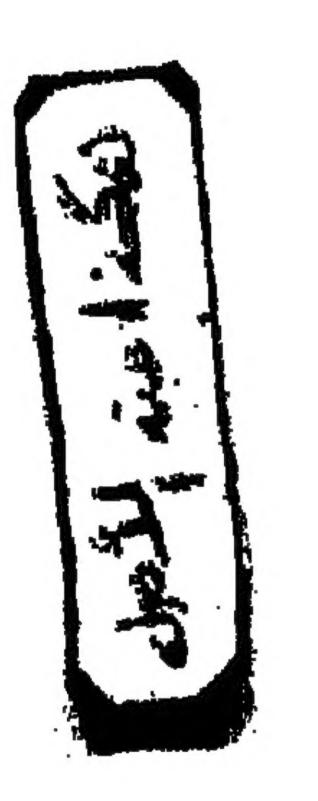
	الجموع			غراس مثمرة لا تعتاج للتطميم		•
		عـدد	27-6	عيدد	عـدد	
	445514	107724	48714	1547	948.	مجموع الفراس الوجودة في المستنبتات الاربعة
1	114.14	01·Y·	٤٧٧٩٠	Y 7 X Y	0922	ما وزع من العراس لغاية اخر شباط ۱۹۳۲
	17777	1.1014	0·2 Y Y	γ	4497	فيكون قد تبقى لغايه
			•			1944-4-48

بيان وتفصيل عن الغراس الموزعة

منمرة غير منمرة المجموع ١١٢٠٩٧ منمرة المجموع

واذا سأل سائل ماذا فعلتم بالغراس الباقية بعد التوزيع فأجيب ان البذور والغراس شأنها شأن كل حي فهي تتطلب عوامل كثيرة لنموها علاوة على خدمة الارض ، ومن هذه العوامل، وجود قوة الانبات في البذور والقوة الحيوية في الاشجار ، اي السرعة النمو تتوقف ايضاً على قوة الجنين، في البذور، وربا وجد على شجرة واحدة بذور تنش انتاشا طبيعياً والاخرى تتأخر في الانتاش بسبب عوامل طبيعية انتابتها في اثناء تكوين هذا الجنين والمادة النشوية المحيطة به ، وهكذا الاشجار فان بعضها يندو نمواً طبيعياً مضطرداً ، والاخرى تنمو بدرجة اقل لسبب من الاسباب وعندها يتنازع النبات بعضها يندو نمواً طبيعياً مضطرداً ، والاخرى تنمو بدرجة اقل لسبب من الاسباب وعندها يتنازع النبات المقاء ، الإنساب وعندها يتنازع النبات المقاء ، الإنساب وعندها يتنازع النبات المقاء ، الانساب وعندها يتنازع النبات المقاء ، المقاء ، المقاء ، الانساب وعندها يتنازع النبات المقاء ، المقاء

فيتلخص من هــذا ان مابيذر من البذور وما يزرع من الشجيرات لايمكن ان بكون كله جاهزاً للتوزيع في السنة الاولى من زرعه ، وهذا ما يدعونا الى توزيع مانتاً كد من صلاحيته للفرس وابقاء ماكان نبوه ضعيفا وغير طبيعي ، ففز يل اسباب هذا الضعف باحدى الوسائل الفنية بعدان نتعرف على الاسباب ، ولا مراء ان ما يذبح من ازبعة مستنبتات بمخصصات فليلة كابينت سابقاً لا يمكني البلاد كلها ، وكل من المنافل ان البلاد زراعية و يهمها امر الزراعة قبل كل شيء ، وعلى المنافل ان البلاد زراعية و يهمها امر الزراعة قبل كل شيء ، وعلى الاخص ان الطلب واقع على الفراس المثمرة المطعمة وهو مجتاج الى وقت طويل لأن الشجرة الناتجة من بذوة لا تصلح للتطعم الا بدء السنة الثالثة ولولا ابقائي على عدد من الفراس المثمرة في العام الماضي بعدون توزيع لما تمكنا من تطعيم ماوزع منها في هذا العام ،



شختلف المناطق الموجودة في بلاد الامارة اختلاقاً بيناً سوا اكان في تركيب اراضيها الحكمي او بشتها ومحيطها وكية ما يهطل من المطر فيها وانخفاضها او ارتفاعها عن سطح البحر ، كما ان لكل نوع من الغراس المشعرة اصولا من السجار اخرى تطعم عليها فبعضها يجود في الاراضي الحارة واخرى تصلح على ارتفاع معين عن سطح البحر وغيرها لا تصلح الا في الاراضي السقى، واخرى تحتاج الى حجو رطب، وغيرها لا تنمو الا في اراض بركانية ، وتموت اذا زرعت في اراض كاسية و اليس محل التفصيل هنا .

واني او كد لحضرانكم ان الدائرة عملت اقصى ما يمكن عمله لتطعيم ما كان لديها من اشجار مختلفة فبعضها يصلح للاراضي السقوية والاخرى ننمو في الاراضي البعلية اما لم تكن الاشجار المطعمة من الكثرة بجيث تكنى جميع الذين يعتمدون على الدائرة في تشجير اراضيهم كافة الا انها وزعت هذه الاشجار على مختلف المناطق ليكون في تناول كل منطقة ما تحتاجه من براعم التطعيم لتطعيم اشجارهم في المستقبل بتلك الانواع الفاخرة ، علاوة على ما ذكر كانت الدائرة تأتي بهذه الغراس على نفقتها من من رعة الحمر ثم ترزمها على حسابها ثم تشحنها اما بالسكة الحديدية او غيرها من الوسائط على نفقتها ايضاً حتى تصل الغراس الى المناطق الرسلة اليها

فاذا اراد حضرة العضو المحترم ان نكثر من الاشجار المطعمة وهوماندأبورائه ونتطلع اليه، فما عليه الا ان يقترح زيادة مخصصات الدائرة لهذه الاعمال وعندها يصبح في متناول كل انسار ما يظلبه من غراس.

1944-4-4

مدير الزراعة على طبارة

ما الى دائرة من دوائر الحكومة ، بأن هنالك عداوة شخصية او لغاية اخرى .
ما الى دائرة من دوائر الحكومة ، بأن هنالك عداوة شخصية او لغاية اخرى .

اننى لم اطلب مقدار ماهطل من الامطار خلال هذهالسنين ، لا نه لايوجـــد في دائرة الزراعة مقياساً اللامطار حتى تقدر ان تفهم مانزل من الامطار .

ثانيا: — انني بصفتي من دافعي الضرائب لحكومة شرق الاردن وبصفتي فرد من افراد هذه الامة الاردنية راجعت دائرة الزراعة لأجل اخذ غرسات لأغرسها في قطعة ارض تخصني ، وعندما وجهت هذا السوء آل لم يخطر ببالي آن مدير الزراعة بأتي بنفسه الى هذا المجلس ، ويجيب بالنيابة عن احد موظفيه ، الذي هو المسوول عن التوزيعات ، ويسمى هذا المحوظف في دائرته (مفتش

زراعي)كما ان مدير الزراعة نفسه صرح لأحد المراجعين لما طلب منهغرسات انهذا من خصائص مفتش الزراعة ٤ وهذا الأمر لابتعلق بي

نعم ، ان ادارة الزراعة تبذل جهوداً لتعميم غرس الاشجار في هدنه البلاد ، ولكن اعتقد ان النظر بقة المتبعة في هذا الخصوص لاتفي بالمرام ، ثم ان المخصصات التي وضعت لاجل انشاء مستنبتات لواستجلب بها من البلاد الاوروبية اشجاراً مطعمة على اختلاف انواعها ووزعت على الاهلين بصورة عادلة ، لكانت هذه الطريقة افيد من الطريقة المتبعة الآن ، وفوق ذلك ان مدير الزراعة نبهنا الى جهة اخرى ، وهي ان نقترح على الحكومة وفصر على المحلس لزوم زيادة بخصصات الزراعة ، انه الشيء جميل ، غير انه ، هل من الانصاف والعدل ان يترك المحكف الاردني ويهمل طلبه من اعطائه شجيرات ، ثم يا تي مفتش الزراعة و يشتري ادض بدون رخصة من المحلس التنفيذي كما هو مبين في شجيرات ، ثم يا تي مفتش الزراعة و يشتري ادض بدون رخصة من المحلس التنفيذي كما هو مبين في قانون الموظفين ، و بأخذ الاشجار المطعمة الموجودة في المستنبتات الزراعية و يزرعها في اراضيه ؟

ان هذا السوء آل لم اوجهه الآلاً لأجل تنبيه مدير الزراعة على ماحصل و يحصل ضمن دائرته من بعضموظفيه ، هذا كل ماه:الك ·

عوده بك — يفهم من بيانات الزميل سعيد بك المفتي ان احد موظفي دائرة الزراعة استملك ارضاً بدون اخذ موافقة المجلس التنفيذي وفقاً للقانون، وان هذا الموظف اخذ لأرضه من مستنبتات الحكومة كبة كافية من الاشجار وزرعها على حسابه، فأرجو الجواب من مدير الزراعة ·

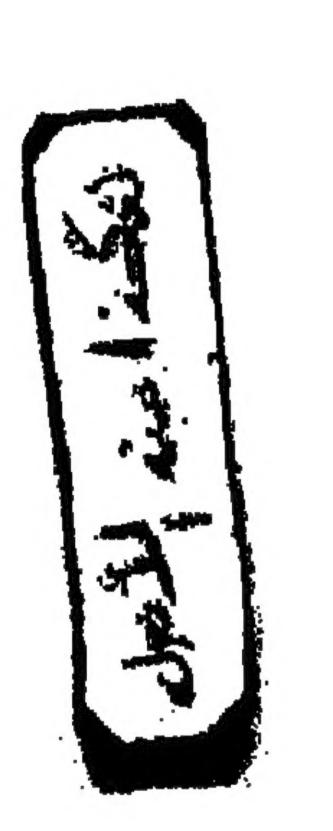
على بك – هذا انسو آل لم يكنواردًا، فارجو اذا اردتم ان نوجهوا لي هذا السو آل بصورة رسمية ، اما حضوري لهذا فقد كان بناء على تكايف فخــامة رئيس الوزراء التحريري .

توفيق بك — ان المادة (٥٢) من النظام الداخلي تنص على ذلك ·

سعيد بك المفتي — اعلم ان مدير الدائرة مكلف بالاجابة ، ولكن عندما روجع المدير المشار . اليه ، اجاب ان ذلك من اختصاص مفتش الزراعة .

على بك — لما وزعت الاغراس كنت ذهبت لدمشق بوظيفة رسمية لحضورمو تمر الجرادالدولي، ولما رجعت وجدت ان هذا الخلاف البسبط حدث بدون سوم قصد

اما مسئلة استحضار اشجار من الخارج: فكل مالدينا من التخصيصات (٤٥٠) ليرة ، فالعام الماضي جربنا ان نستحضر للاهلين اغراس مطعمة من (ايطاليا) فبلغ ثمن الغرسة بعد وصولها المهان (١٠) . قروش ، وكانت الله يرة تساوي (١١٧) فرنك وقتئذ ، فاذا اردنا ان نعيد الكرة الآن فستكلفتا ، الغرسة (١٤) قرشاً فلسطينياً بعد هبوط سعر الجنيه ، ثم جربت الحكومة ان تستحضر على اشجار



الرئيس · - اعطل الجلسة خمس دقائق للاستراحة · « فعطلت » ·

الرئيس — عندنا افتراح العضو ناجيباشا العزام فيما يتعلق بالشئون الزوجية والخطف مع اللائحة المقدمة من قبله ، فلتقرأ اللائحة ·

> فخامة رئيس المحاس التشريعي المعظم ديل لاقتراحي المقدم قبلا بخصوص الشئون الزوجية والحطف

١ -- ارى ان يوضع ذيل للمادة (٢٠٠) من قانون الجزاء كا يأتي :

يجازي كل من الخاطف والمخطوفة من ثلاث مـنوات الى عشر سنواب ·

واذا كانت المخطوفةذاتزوجفلايقل الجزاءعن خمسسنوات وتقام الدعوى من قبل الحقالمام

٣- وارى ان يوضع ذيل للمادة (١٩٨) من قانون الجزاء كما يأتي :

بجكم بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة كل من الاشتخاص الآتية:

آ — الولى الممانع بدون وجه شرعي عن تزويج من تحت ولايته من البنات والنساء حالة ظلبهن ذلك من الكفوء ·

ــِــ الذي يفسد الزوجة عن زوجها و يكون سبباً لعدم وفاتها معه ·

ج— الزوجة الـتي ثنرك بيت زوجها بدون وجه شرعي او تكارهه على دوام الزوجية ·

د – الزوج الذي يكاره زوجته و يذيقها انواع الاذى والجفاء و يسى عشرته معها ٠

يسقط الحق العام بسقوط الحق الشخصي عند مصالحة الطرفين وترك احدهما الدعوى عن الآخر

١٩٣٢-١-١٩

(ناجي العزام)

عمر حكت بك وزير العدلية — ان العضو ناجي باشا العزام طرق موضوعاً مهماً في تقديمه اقتراحه هذا ، واراد من ناحية اخرى مداواة اهم مرض من امراضنا الاجتماعية بصورة منطبقة على قواعد العدل ، ولكن لاجل معالجة هذا المرض بجب ان لابكتفي بتشديد الجزاء، بل يلزمنا النظر الى جميع الاسباب، وتحرى جميع العوامل التي تسبب وقوع مثل هذه الاختلافات الزوجية، ومتى توفقنا لازالتها، تنقطع هذه العادات بطبيعة الحال .

ار يد ان اذكر لحضراتكم احد الموامل التي يجب ان نسمى لازالتها ، هو ان بعض اولياء البتات يعدون البنت مثل السلعة تباع وتشرى ، ولذلك لا يزوجونهن الالمن يدفع لهم مهراً باهظا من فلسطين و توزع على الاهلين فلم تنجع كما كان المأمول ، فصرف (٩٢) جنيها و بقت بدون تحصيل ، حيث. ان الحاكم لم تقدر ان تحكم على الناس الذين اخذوا الاشجار المحلوبة ، مع انه وجد في مستنبت الكبير. الذي انشى في هذه السنة (٢٠٠٠٠) غرسة وزعت على الناس .

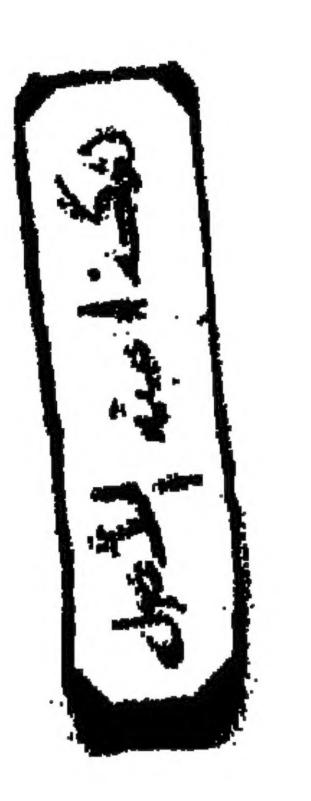
عادل بك - اعتقد ان تأسيس المستنبتات امر مفيد جداً ، وسمعت مراراً عديدة الشكر من دائرة الزراعة لتأسيسها المستنبتات ، ولكني لاانكر بأنني قد سمعت من اشخاص عديدين تذمراً عظيماً في موضوع نوزيع الاشجار ، ولدي امثلة على ذلك ، غير اني اعلم بأن هذا التذمر كان ناشئاً عن عدم وجود تعليمات تبحث عن كيفية التوزيع ، وعن الاشخاص الذين يجب ان يأخذوا هذه الاشجار .

الفت نظر دائرة الزراعة الى عدم ترك هــذا الأمر الى اى موظف كان ، بل يجب ان تسن تعليمات خاصة للعمل بها عند التوزيع ، ولعدم وقوع اجمعاف بحق احدما .

على بك — كنت اعطيت المفتش تعليات خطية قبل مبارحتي عمان لدمشق لحضور موتمر المجرادوحددت له مايجب اعطاوه لكل شخص من اشجار مطعمة وغير مطعمة وما هو مختص بالزينة وغيرها عولكنه اخبرني انه وجد صعو بات جمة في تطبيق التعليات ، لانه لايمكنه ان يعطي من يملك عشرة دونات في البعل ، او لشخص لايملك سوى بضعة عشرة دونات في البعل ، او لشخص لايملك سوى بضعة دونات في البعل من الغرسات ، ولذلك اضطر ان يوزع الغراس بحسب مايراه بالشخص الطالب من مقدرة على الزرع وعلى مايكنه ان يقوم به من امر المحافظة عليها ، وهدذا مادعى الناس ان بروا بعضهم اخذا كثر من البعض

أني الأكد لحضراتكم أن القاطعات الشمالية والجنوبية نالها قسط كبير من الاشجار المشرة المطعمة وهذا ماسيكون في المستقبل كحجر زاوية في بناء البساتين، حيث يمكن لكل شخص أن يأخذ منها ما يحتاجه من غراس مطعمة

سعيد بك — ان المقصد الحقيقي هو تنبه المدير الى الاخطاء الكثيرة التي تقع من موظفي دائرته و عادل بك — اري من افادة مدير الزراعة ان المفتش لم يطبق التعليمات ، وهذا بما جعل التذمر يقدع مجتى هذا الموظف الآنه على مابلغني من اشخاص انهم حرموامن اخذ كمية ضئيلة من الا شجار، بيناغيرهم اخذ كمية وافية منها، فطالما ان هذه الاشجار توزع على الناس لتكون كا نموذ جلفيرها، فكان من الواجب على هذا المفتش ان يوزعها بالمساواة ، وان لا يتصرف ضد التعليمات المعطاة له



على خلاف رغبتها، و بالطبع بعد وقوع مثل هذا الزواج، يقع الخلاف بين الزوجين، هذا عدا على ان مهر البنات يتصاعد بصورة تخالف الوضوية المألوفة والحالة الافتصادية، واصبح شبان الوطن الإيقدرون على الناهل لما فيه من الصمو بات المالية، فقبل عشر سنوات كان بمكن الزواج بمبلغ (٢٠٠٠) جنيه الرادة المراكن اليوم وصل المهر الى (١٠٠) جنيه الله المراكن اليوم وصل المهر الى (١٠٠) جنيه المراكة المراكة

يناء عليه قبل ان نسم انشديد الجزاء بجب ان نحدد مقدار المهر المعجل بقانون ، ولذلك لاارى ازوماً اوضع قانون بنطبق على اللائحة للذكورة ، وارى ان الجزاء الموجود في قانون الجزاء كاف وواف

عوده بك – نفضل معالي وزير العدلية و بحث عن العوامل والاسباب الموجبة لانتشار الامراض الاجتماعية وذلك على قاعدة (إن الوقاية خير من الدواء) و بالحقيقة إن هذا الفكر العادل هو الذي يجب انباعه والسمى للحصول عليه ·

واما انا العاجز فبمة تضى مالي من الخبرة والاطلاع على الدعاوي الجزائية الـتي تمر عن وظيفتي في هذا الباب يمكنني ان اصرح نظر بتى القانونية في هذا الشأن ·

تفضل سعادة الزميل ناجي باشا و بيّن في المادة (١) من لائمحته وضع ذيل المادة (٢٠٠)من قانون الجزاء بان يجازى بالحبس كل من الخاطف والمخطوفة من ٣ الى ١٠ سنوات ٠

معلوم حضراتكم ان الخطف هونوع من الزناء الذي هو على امرين ، امما بالرضاء واما بالجبر و تفضل المقترح ناجي باشا وطلب ان تقام الدعوى من قبل الحق العام ، ان هذه النظرية قد اشتغل فيها معظم حقوقي العالم ، واعتقد ان القسم الاعظم منهم نتوافق نظرياتهم مع القانون العثماني المعمول به اليوم ، لانه ليس من المصاحة بشي أن يقوم الحق العام و بطالب و يدعي على من كانت جربمتهم جربمة الزناء بالرضاء ، و يفضح امراً لايتناسب مع شرف العائلة ، بينما الكل يرغب المستر من الجربمة ولذلك اتفقوا الحقوقيون ان لاتطالب الحقوق العمومية بجريمة الزناء بالرضاء مالم يقيمها الزوج او ولذلك اتفقوا الحقوقيون ان لاتطالب الحقوق العمومية بجريمة الزناء بالرضاء مالم يقيمها الزوج او الولمي وهذا هو الموافق لمصلحة الطرفين اللذان ربما يرغبان ستر الجربمة .

واما الزنا بالجبر فقد وضع له عـــدة مواد ولا سيما اذا وقع الزناء بطريق الحنطف ،وقد جاء في المادة (٢٠٦) من قانون الجزاء من المجازاة الشديدة ماهو اشد بــكثير بما اقترحه صاحب الاقتراح ٠

ذكرت المادة (٢٠٦) انه اذا كان المخطوف ذكراً لم يكمل الخامسة عشرة من العمر فيجازى الخاطف بالحبس من ٢ الى ٣ سنين ، واذا كان المخطوف انثى يوضع الخاطف بالاشغال الشاقة الموقتة من ٣ الى ١٠ سنة، واذا كانت المخطوفة انثى وأجرى معها الفعل الشنيع لانقل المحازاة عن ١٠ سنوات،

واذا كانت المخطوفة انئى وذات زوج يجبس الخاطف لمــدة لانقل عن خمسسنوات،اي انه يمكن الحكم عليه بخمسة عشرة سنة ·

والخلاصة ان ماهو موجود في قانون الجزاء أكثر بكثير نما يتطلبه صاحب الافتراح في المادة الاولى من لائحته ، اما يقية الفقرات الواردة في المادة الثانية من اللائحة فهي مسئلة يقدرها القضاء الشرعي وليس لأحد منا ان يتعرض اليها .

قاسم بك الهنداوي — اجدكل الحق في نظر بة معالي وزير العدلبة الذي بتطاب فيها الدواء الذي يمنع وقوع الاختلافات الزوجية والخطف الذي بتخوف منها معاليه ·

عادل بك — ان الزميل ناجي باشا قد وضع هذه اللائحة وقدمها لنحال على الحكومة لتدقق من قبل المراجع اللازمة و يبت في امر التعديل المرغوب فيه ، واعتقد ان حضرة وزير العدلية لو تمعن بما ظائب في فقرات المادة الثانية من لائحة المقترح لوجد انها تعالج تلك الامراض التي يشكو منها ، وازالة الاسباب الذي تدعو الى هذه العادة السبئة ، كما اني اعتقد ان حضرة الزميل عوده بك لو تمعن في نص الفقرة الذي اقترح وضعها ناجي باشا لوجد انها من بعض الجهات تختلف عن الاحكام الموجودة في قانون الجزاء ،

واما فكرة اقامة الدعوى من قبل الحق العام بدون الشكاية اعتقد ان ذلك في محلهطالما بقصد ازالة هذه العادة التي ينتج عنهاجرائم متنوعة وعداوات مستمرة ، وبجب دلى الحق العام الذي يمثل سلطة الحكومة ان يتولى امر اقامة الدعوى في هدذا الشأن، واما ان الخطف هو من قبيل الزناء ، وان مثل هذه الامور يجب ان لاتفضح ، فالحطف ايس معناه الزناء ، مع ذلك ان اللجنة التي ستدرس هذا الموضوع بأمرمن الحكومة لتحرى الآراء المفيدة وتقترح تغيير الصيغة بشكل آخدر، وعندماتر د الصيغة المذكرة على المجلس ميناه الأنفع للصلحة ،

عوده بك - اذا قبلنا نظرية عادل بك من اعطاء الصلاحية لمأموري الحق العام لاقامة الدعوى بجرائم الزناء وبدون مراجعة اولياء المعتدى عليهن كون وضعنا حجرع ثرة عظيم في سبيل التفاهم والتصالح بين الظرفين ، وتفسير ذلك ، ان كثيراً ما يقع الخطف على احدى البنات ثم يتفق الطرفان على عقد النكاح ، فبدلاً من ان تستمر الخصومة بحصل الرضاء ، وبحسب القاعدة الموضوعة تسقط الدعوى العمومية باسقاط الولي حقه الشخصي ، فاذا وافقنا الاستاذ على رأيه وجعلنا حق تعقيب مثل هذه الجرائم للحق العام فهنالك لا يكون لموظفي الحق العام صلاحية تخولهم حق التناذل عن الدعاوي التي تقيمونها و تستمر التعقيبات القانونية بحق الطرفين ولو كانا تصالحا و تفاهما وحينتذ

